المواطنين الفلسطينيين الذين تطردهم اسرائيل قوة وعدواناً، وتوطين المهاجرين اليهود في الاراضي المغتصبة للشعب الفلسطيني» (**القبس**، ١٤/٢/١٩٩٠). واعتبر رئيس الحكومة الاردنية، مضر بدران، «ان هجرة اليهود السوفيات الى اسرائيل، وتوطينهم في الضفة الغربية وقطاع غزة، تشكّل أكبر عائق للسلام، وانتهاكاً صارخاً لحقوق الانسان، لأنها تأتي في وقت لم يتمّ التوصل... الى تسوية نهائية للنزاع العربي ـ الاسرائيلي، وحل القضية الفلسطينية التي تشكّل جوهر النزاع» (**المصدر نفسه**، ٢١/٢/١٩٩٠). ودعا بدران الى «وقفها حتى تسوية النزاع العربي ـ الاسرائيلي... [فالاردن يخشى] من ان تطرد اسرائيل، في نهاية الامر، آلاف الفلسطينيين عبر نهر الاردن، تمشّياً مع وجهة النظر اليمينية الاسرائيلية التي تقول ان الاردن وطن بديل للفلسطينيين» (**الحياة**، ١٢/٢/١٩٩٠). ورأى المسؤولون الاردنيون ان ازدياد هجرة اليهود الى اسرائيل ستنعكس على وضع المنطقة العربية عموماً، الاّ ان المتضرر المباشر منها سيكون الفلسطينيون والاردن. فقد قال الملك الاردني حسين، في كلمته في قمّة دول مجلس التعاون العربي، بتاريخ ٢٤/٢/١٩٩٠: «ان موجات الهجرة اليهودية الجديدة جاءت لتضيف مستجداً بالغ الخطورة يضع الجميع... [تجاه] عمل معادٍ، منظّم، يستهدف كامل التراب العربي الفلسطيني، ويحمل جذور عدوان توسّعي جديد، ويهدّدنا على هذا الجزء من الوطن العربي... وقد بدا انه لا يمثّل خطراً على بلدنا فحسب، ولكنه يشكّل خطراً مدمّراً على عمق الوطن والأمن، وعلى أمننا القومي مثلما يشكّل معوّقاً للسلام، وحلقة جديدة من حلقات ضرب كفاح الشعب الفلسطيني الممثّلة في انتفاضته الباسلة، ونضاله المشروع لتحقيق حريته واستقلاله على ترابه الوطني... ولعلّ ما يستحق التأمل فيه تصاعد الحملة الاسرائيلية ضد الاردن واتساعها في الوقت الذي نعاني [من]... نقص في امكاناتنا ومواردنا، وصعوبات جمّة في توفير الحدّ الادنى الذي يمكّننا من الدفاع عن أنفسنا، وعن شرف، وكرامة، أمتنا العربية» (من كلمة الملك حسين في قمّة دول مجلس التعاون العربي، **الاهرام**، ٢٥/٢/١٩٩٠، ص ٥).

وفي ضوء مخاوف الاردن، آنفة الذكر، سعى المسؤولون الاردنيون الى العمل لتوفير دعم معنوي، ومادي، للاردن لدى الدول العربية؛ كما عملوا على تنسيق نشاطهم مع منظمة التحرير الفلسطينية. وقد اجتمع وزير خارجية الاردن، مروان القاسم، مع الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، على هامش اجتماعات لجنة الثمانية لدعم الانتفاضة؛ وحضر الاجتماع وزير خارجية العراق، طارق عزيز. وذكرت مصادر عربية مطلعة انه «تمّ بحث [في] متطلبات المرحلة الراهنة، والتي استوجبت مزيداً من التنسيق والتعاون الاردني ـ الفلسطيني لمواجهة الظروف الطارئة، وفي مقدمها تحديات الهجرة اليهودية المكثّفة الى فلسطين المحتلة، واعطاء دفع جديد لاستمرار الابداع الانتفاضي في الارض العربية المحتلة» (**القبس**، ٨/٢/١٩٩٠)؛ حيث ان الانتفاضة الفلسطينية ـ كما قال المستشار السياسي للملك الاردني، عدنان أبو عودة ـ تشكّل واحداً من ثلاثة محاور تقوم عليها نظرة الاردن الأمنية، واستمرارها «يشكّل حماية للاردن من المخططات الصهيونية التي ما زالت ترى فيه [الاردن] وطناً بديلاً للفلسطينيين» (من مقابلة مع أبو عودة، **الحياة**، ١/٢/١٩٩٠، ص ٤). كما بدت كلمة الملك حسين، في قمّة دول مجلس التعاون العربي، دعوة الى حماية الاردن من مخططات اسرائيل. ولذا شدّد الرؤساء، المصري والعراقي واليمني الشمالي، في كلماتهم، في القمّة، «على دعم ومساندة بلدانهم للاردن، الذي يرتبط معهم بعضوية مجلس التعاون العربي، وخاصة... [ازاء] المخاطر الناجمة عن هجرة اليهود من الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية الى الاراضي المحتلة وانعكاسات ذلك على مخططات اسرائيل التي تتحدث عن الاردن كوطن بديل للفلسطينيين» (**القدس العربي**، لندن، ٢٦/٢/١٩٩٠). وقال الرئيس المصري، حسني مبارك، في كلمته، في القمة اياها: «ربما كان من المناسب ان نسجّل، في هذا المقام، مساندتنا المطلقة للاردن الشقيق في مواجهته لهذه التطوّرات، وتصميمنا على التصدي، بحزم، للتهديدات العدوانية التي توجّه اليه من عناصر غير مسؤولة تريد ان تقامر بأمن المنطقة وسلامها، سعياً وراء سراب خادع وأوهام باطلة؛ وعلى مروّجي هذه الدعاية ان يعوا ان هناك التزاماً عربياً، ودولياً، جازماً للحفاظ على كيان الاردن، وسيادته،